مجاعات الجزائر ما بين سنتي 1920- 1922م.

Famines in Algeria between the years 1920-1922 AD

محمد عطية

جامعة عمار ثليجي بالاغواط

Attiam325@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/02/24 تاريخ القبول: 2021/10/04

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى كشف مظهر من مظاهر السياسة الفرنسية الاستيطانية في المجال الاجتماعي، من خلال استغلال المجاعات التي ضربت مناطق مختلفة من الجزائر مباشرة بعد الحرب العـــــــالمية الأولى، وكانت البلاد قد شهدت وضعا مماثلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وذلك بالتطرق للأسباب المفضية إليها خاصة فيما يتعلق بسحب ملكية الأراضي من أصحابها، ثم توضيح مظاهرها في أنحاء مختلفة من البلاد وكذا تحديد نتائجها المختلفة على مستويات عديدة . في حين كان الأوربيون بعيدا عنها. الأمر الذي يدل على أنها كانت سياسة هدفها تجويع الشعب الجزائري لإجباره على الخضوع فزيادة على انعدام لقمة العيش انتشرت السرقة والأمراض والأوبئة، ولم يكن عندها من خيار للكثير من الجزائريين سوى الهجرة.

الكلمات المفتاحية: الجزائر؛ الاستيطان؛ المجاعة؛ الضرائب؛ الأوبئة.

Summary :

This research aims to uncover a manifestation of the French settlement policy in the social sphere, through the Exploit of famines that struck different regions of Algeria immediately after the first World War and the country had witnessed a similar situation in the second half of the nineteenth century and that by victory for the arrogant reasons especially with regard to the withdrawal of land ownership from its owners then clarifying its manifestations in different parts of the country as well as determining its different results at many levels while the Europeans are far from it. which indicates that it was a policy in which the Algerian people were starved to force them to submit to an increase in the absence for a living theft, desease and

epidemics spread and she had little, Thus, many were forced to emigrate.

Keywords: Algeria; Settlement ; the famine;Taxes; epidemics.

المؤلف المرسل: محمد عطية ، الإيميل: Attiam325@gmail.com

مقدمة:

انتهجت فرنسا أثناء احتلالها للجزائر سياسة استيطانية قوامها مصادرة أراضي الجزائريين وتهجيرهم مقابل إحلال العنصر الأجنبي مكانهم، ولبلوغ ذلك المرام غير اليسير تحتم عليها الدخول في حرب ضد المقاومة في أنحاء متفرقة من البلاد، ولما بدا لها عناد الشعب الجزائري للدفاع عن نفسه والتشبث بأرضه، لجأت سلطات الاحتلال في مراحل لاحقة إلى سياسات معينة للتخفيف من حدة الخسائر التي لحقت بها. ولعل أبرز ما أقدمت عليه هو تجويع الجزائريين لإجبارهم على الخضوع. ابتداءً من منتصف القرن التاسع عشر؛ وبلغت المجاعة ذروتها في أواخر العقد السابع منه، وقد استمرت كذلك في القرن الموالي في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة.

فالشعب الجزائري ضحى بالكثير في غمار الحرب العالمية الأولى إلى جانب فرنسا كنتيجة لسياسة التجنيد الإجباري التي فُرضت على الجزائريين قبل سنتين من اندلاع الحرب1، بيد أنّ ذلك لم يشفع لهم، وعوض أنْ تكافئهم فرنسا تلقاء الصنيع الذي أسدوه لها، وعلى النقيض من ذلك تماما؛ بادرت إلى تشديد الخناق عليهم ومنعتهم من التحرك مواكبة للتطورات الدولية وعلى رأسها انتشار الأفكار التحررية. ومن هذا المنطلق طرحنا جملة من التساؤلات لعلنا نجد لها إجابة وافية. تدور حول الأسباب المفضية إلى هذه المجاعة. فلماذا سلطت فرنسا هذه المجاعة على الجزائريين رغم

مساندتهم لها في الحرب؟ إلى أي مدى كان انتشارها في البلاد؟ ما هي أهم النتائج المترتبة عنها؟

أولا- لمحة عن المجاعات في الجزائر خلال القرن التاسع عشر:

لا ريب أنّ الأوضاع المختلفة التي كانت تسود الجزائر خلال القرن التاسع عشر، كانت تسير من سيء إلى أسوء فحركة التوسع الاستعماري شرقا وغربا وجنوبا كذلك لم تتوقف، شأنّها في ذلك شأنّ المقاومة المسلحة التي عطلت تلك الحركة، بيد أنّه مع نهابة هذا القرن ستكون حركة التوسع قد انتهت، وقد صاحب هذه الحركة سياسة فرنسية تمحورت حول مصادرة خيرات البلاد وتحويل الممتلكات لصالح المعمرين والإدارة الفرنسية، بمقتضى قوانين ومراسيم صادرة عن هذه الأخيرة، الأمر الذي نجم عنه تردي الوضع المعيشي ومعه الوضع الصحي للجزائريين.

استولت فرنسا أو بالأحرى ساستها وعسكريها على أراضي الجزائريين بعد احتلال مدينة الجزائر مباشرة؛ كما هو معلوم في إطار الدوافع المفضية للاحتلال، ولم ينس هؤلاء ذلك الحصار الذي أُطبق على فيالق الجيش الفرنسي في مدينة الجزائر عشية الاحتلال، عندما كان الجوع سيد المشهد بلا منازع، واضطر جنود الحملة لأكل القطط والكلاب والحشيش أيضا2.

وانطلاقا من هذه الأحداث كان لزاما على القادة العسكريين الفرنسيين تأمين الغذاء والماء لتلك الحملات التي كُلفت بالاستيلاء على الوطن الجزائري. وبعد مضي سنوات قليلة من بداية الاحتلال حلّت بالجزائريين مجاعة دون غيرهم من الأوربيين، فهذا ابن العنتري يخبرنا عن الجائحة التي شهدتها قسنطينة وأحوازها، خاصة الجنوبية منها سنة 1838م، أدت إلى إتلاف المحاصيل الفلاحية المختلفة، وما زاد الأمر تعقيدا هو هطول الأمطار والثلوج طيلة فصل الشتاء؛ إذ لم تدع للمزارعين سبيلا لمزاولة نشاطهم الفلاحي، وهكذا بات الوضع يُنذر بنقص كبير في كميات

الحبوب، التي ارتفعت أسعارها أضعافا كثيرة حتى أصبح ثمن صاع من القمح ما بين 80 و90 فرنكا3. ولم يكن بمقدور غالبية الشعب الجزائري اقتناؤه عندئذ.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد؛ بل كانت المجاعة على موعد آخر مع الجزائريين، ففي سنة 1847م، ارتفعت أسعار الحبوب من القمح والشعير، وبقي الوضع كذلك حتى عام 1850م، عانى خلالها الشعب الجزائري البؤس والحرمان لاسيما في النواحي الشرقية، وكان عدد ضحايا المجاعة في تزايد مستمر، في الوقت الذي كانت فيه السلطات الاستعمارية تقوم بتصدير كميات من الحبوب إلى فرنسا، ولم تتوقف تلك العمليات حتى أحالت الآلاف من الجزائريين على مجاعة قاتلة.

وبعد فترة كذلك حلّت مجاعة كبيرة بالجزائر، ابتداءً من أفريل سنة 1866م، الأمر الذي أفضى إلى تعقيد الأمور أكثر، لذا شهدت السنة الموالية مجاعة بالنسبة للجزائريين. والعكس من ذلك؛ فالأوربيون لم يتضرروا كثيرا نتيجة استيلائهم على أراض خصبة مرتبطة بمصادر مياه لا تنضب. ومن مظاهر هذه المأساة أيضا أنّ أولئك المرضى والعجزة قد قضوا فيها، أما السواد الأعظم من الجزائريين كانوا يقتاتون على القطط وغيرها مما حُرم أكله.

لذا تُعد سنة 1867م، هي ذروة تلك المأساة، فالجائحة كانت قد انتشرت في كل مكان من البلاد، حتى المواشي أصيبت فهلكت منها أعداد كثيرة، بسبب الرهمة، حتى أصبحت البهائم التي تستعمل للحراثة عاجزة تماما عن جرّ المحاريث أو التنقل أيضا، وهذا ما طرح جملة من المشاكل لدى الفلاحين، إذ لم يجدوا ما يحرثون به في السنة الموالية بحلول فصل الزراعة، وهذه السنة كانت قد شهدت انتشار الوباء بشكل فضيع؛ كنتيجة لحصيلة السنتين السابقتين4.

يذكر أنّ أسعار الحبوب كانت في ارتفاع، هذا إنْ وُجدت، ولم يكن بطبيعة الحال استطاعة الجزائريين الحصول عليها. فأجور الجزائريين كانت زهيدة جدا مقارنة بمناطق أخرى؛ في حين كانت الأسر الجزائرية والعائلات تتكون من أفراد كُثر لا يقدر معيلهم على توفير مأكلهم في هذه الظروف الصعبة، فضلا على أنّ نسبة كبيرة كذلك كانت تعاني من البطالة بسبب مصادرة أراضيهم وتناقص الحرف. أما الوظائف الحكومية فكان دخولها أمرا شبه مستحيل5. ومما يدل على أنّ الوضع كان ليس على ما يرام؛ تلك الرسالة التي تعود إلى تاريخ 12 أفريل 1868م، التي وُجهت إلى نائبين في البرلمان الفرنسي؛ توضح تردي الأوضاع في الجزائر في هذه السنة وتُبين حجم المجاعة التي حلّت بالجزائريين مخلفة عددا كبيرا من الضحايا6.

ما إنْ انفرطت سنوات العقد الأول من القرن العشرين حتى لاح في الأفق القريب موسم جفاف كبير، وقد تسبب ذلك في تراجع إنتاج الحبوب خصوصا القمح والشعير، الغذاء الرئيسي للجزائريين. وقد ذكّر الجزائريين بالمأساة السابقة خاصة لدى الجيل الذي عايش أفراد منه المجاعة قبل أربعة عقود من الزمن قد خلت، وهكذا تجرع الجزائريون طعم المجاعة مرة أخرى. ، لقد كان ذلك سنة 1912م7.

ثانيا- أسباب المجاعة:

كانت الظروف الطبيعية وبالأخص المناخية منها والتي سادت الجزائر عقب الحرب العالمية الأولى سيئة للغاية وساهمت بشكل مباشر في ظهور المجاعة في هذه السنوات، يضاف إليها السياسة الفرنسية المنتهجة في عدة مجالات، و مهما يكن من أمر سنحاول في البداية التطرق للعوامل الطبيعية.

1- السياسة الفرنسية بالجزائر:

سنركز فقط على مظاهرها في الميدان الاقتصادي، في قطاعات الزراعة والصناعة (الحرف) وكذا الجانب المالي المتعلق بالضرائب.

1.أ- السياسة الزراعية:

ظلت زراعة القمح (الحنطة) هي الزراعة الرئيسية للمستوطنين الصغار8، (أصحاب الملكيات الصغيرة) الذين يكونون حديثي العهد بالجزائر أو بالزراعة مجال استثمارهم، لكونها كانت عاملا لاستقرارهم، بقي ذلك الأمر إلى حدود عام 1880م، بيد أنّ الأمور لم تلبث كذلك فتجارة الحبوب أصابها الكساد في الأسواق العالمية؛ ولم تعد كما كانت على الأقل قبل سنوات قليلة، وهكذا تبدلت معالم إنتاج الزراعة الجزائرية من الحبوب أو بالأحرى القمح بالأخص إلى زراعة الكروم؛ عندما كان المستوطنون يتحصلون على قروض مغرية من طرف الحكومة الفرنسية بغية تشجيعهم على الاستقرار، في حين كانت الكروم الفرنسية (الملكيات الكبيرة) قد تراجعت كثيرا حينما أصابها مرض(الفيلوكسيرا)9، الذي فتك بمساحات شاسعة منها10. على أنّ ذروة الاستيطان كانت في الفترة الممتدة ما بين 1881-1901م، ولعلها الفترة التي ارتبطت بارتفاع عدد المعمرين الوافدين إلى الجزائر، كنتيجة لفقدان فرنسا لمنطقتي الألزاس واللورين عام 1870م11.

في حين توسعت زراعة هؤلاء كثيرا في منطقة التل الجزائري؛ إذْ بلغت مساحتها عام 1878م، 15 ألف هكتار، وقد تضاعفت بعد 12 سنة فقط، حتى بلغت 110 ألف هكتار، إنّ الأزمة التي ستعصف بإنتاج هذه المحاصيل وانخفاض أسعارها وتراجع القروض الفرنسية أيضا في مطلع هذا القرن لم توقف زراعتها فظلت في توسع دائم حتى عام 1914م، تاريخ اندلاع الحرب الكونية الأولى.

بالمقابل في الفترة التي تعرضت فيها زراعة الكروم للأزمة ولم توقف تقدمها، كانت فئة من المعمرين قد توجهت مرة ثانية لزراعة الحبوب؛

فكانت منطقة السرسو جنوبا من أكثر المناطق الجزائرية التي شهدت ذلك. فقد بدت للتو محاصيل القمح بضاعة للمضاربة أكثر من الكروم.

كانت الأموال التي تم جنيها من مضاربة الحبوب قد وُجهت لشراء أراضي الجزائريين وبأسعار زهيدة، وعليه كانت المساحة التي تم الاستيلاء عليها في فترة عشرين عاما الأولى من القرن العشرين ضخمة ولا يمكن توقعها في ظل الحالة المزرية التي كان يعيشها الجزائريون تحت جنح الاحتلال الفرنسي، فقد بلغت المساحة عام 1901م، ما يربو عن 200 ألف هكتار ووصلت عام 1909م، 427 ألف هكتار، كانت منها 53 ألف هكتار قد تحصلوا عليها مجانا، وقد بلغت عام1917م، حوالي 2 مليون و123 ألف و288 هكتار من الأراضي، فضلا عن الغابات التي بلغت مساحتها في السنة نفسها 194159 هكتارا.

اضطر الجزائريون إلى بيع أراضيهم مكرهين عندما لجأت عصابات المعمرين إلى تهديدهم؛ فاضطروا إلى بيعها ومغادرة المكان فورا، ففي غضون ثلاث سنوات ما بين 1918 - 1921م، باع الجزائريون مساحات شاسعة لهؤلاء؛ قدرت بـ 111306 هكتارا12. على أنّ تقلص زراعة الحبوب لدى الجزائريين كان في فترة أطول من تلك إذْ بدأت عام 1906م واستمرت إلى غاية 1921م كذلك13.

الأمر الذي لا يحتمل الشك أنّ الفلاحين الجزائريين قد تعرضوا لأكبر سرقة في التاريخ؛ عندما تم سحب ملكية أراضيهم عبر مراحل كانت طويلة نوعا ما. إنّ الغرض الخفي للسلطات الفرنسية ومن ورائها عصابات المعمرين كان محاولة قد كُللت بالنجاح عندما أصبح ملاك الأراضي قبائل بدوية راحلة أو تكاد تكون كذلك14، فليس لديها ما يجعلها تستقر إنْ هي أرادت ذلك، فقد اتضح الأمر جليا تحت مسميات كثيرة أهمها التشريد. وتكون هذه الظاهرة قديمة تعود على أقل تقدير إلى سنة 1870م15، ولم يكن هدفها

الوحيد الذي ذكرنا، بل كان غاية في الخطورة إذْ قامت على تفتيت وحدة المجتمع الجزائري الذي كانت نواته القبيلة.

لم تسلم الغابات هي أيضا من عمليات السلب وتحويل ملكيتها، كما أشرنا إلى ذلك آنفا، فقد كان ضمها ممنهجا هو الآخر، إذْ عمل المعمرون على تضييق مساحات الرعي؛ ومنعه في الغابات. الأمر الذي عاد سلبا على ملاك الماشية، التي تعد أهم ثروة في الجزائر بعد الأرض، فقد بلغ عدد رؤوس الماشية في عام 1865 حوالي 8ملايين، وكان العدد في تناقص ملحوظ؛ إذْ بلغ سنة 1900م، حوالي 6.3 مليون16. ويُذكر أنّ عدد الأبقار تناقص هو الآخر، ففي الفترة نفسها انخفض من مليون رأس إلى 846 ألف رأس17.

أما فئة الفلاحين قد تناقصت، وكان عدد الفلاحين الجزائريين ومربوا الماشية المستقلون يشكلون ما نسبته 52 بالمئة، وفئة أخرى كانت تعمل بنظام الخماسة قدرت نسبتها بـ 30بالمئة، أما عمال الزراعة فكانوا يمثلون ما نسبته 12 بالمئة، والنسبة الباقية كانت تمثل مستأجري الأراضي18.

1.ب- تقييد حركة السكان:

كانت القوانين التي أصدرتها فرنسا لاسيما منها ما تعلق بعمل القوات التي خولت لها سلطة فرض الأمن وزجر المواطنين، وكذا تطبيق حالات النفي التي مُنحت لها فيه مدة واحد وعشرين ساعة دون أدنى محاكمة أو استفسار، لقد كانت هذه الإجراءات التي تصدر لا تروق للمعمرين على أية حال، فالعقوبات التي سُلطت على الجزائريين كانت تصدر عن المديرين؛ وتراوحت العقوبات ما بين خمسة أيام سجن وغرامة بخمسة عشرة فرنكا19. فضلا عن إجراءات الحجز الإداري التي لم ينص عليها أي قانون، وهي بذلك تمثل تَعَدّي على حرية الجزائريين20. هذا ما أدى إلى عدم التحرك في رحلة للبحث عن لقمة العيش في أماكن أخرى قد تكون أحسن من مواطنهم.

1.جـ- السياسة الضريبية:

ساهمت السياسة الفرنسية الاقتصادية المسلطة على الشعب الجزائري هي الأخرى في تدني المستوى المعيشي لغالبية السكان وانتشار المجاعة، إذْ كانت الضرائب المفروضة عليهم منذ زمن لازالت كذلك إلى سنة 1919م، خاصة على الفلاحين الجزائريين. الذين اضطروا مكرهين إلى التخلي عن نشاطهم21. ويتضح أنّ ما كانوا يدفعونه قُدر بما نسبته 46 بالمئة من الضرائب؛ وهم الذين لا يملكون سوى 37 بالمئة من الثروة22.

ولم تكتف الحكومة الفرنسية بذلك فحسب بل عمدت في هذه الفترة كما كانت تفعل من ذي قبل إلى رفع قيمة الضرائب، وقد تراوحت هذه الزيادة ما نسبتها 15 بالمئة فيما يخص ضريبة اللزمة و11 بالمئة فيما تعلق بالزكاة23. هذا على الرغم من مناداة الجزائريين بضرورة خفض هذه الضرائب منذ سنة 1911م، بيد أنّ ذلك لم يجد آذانا صاغية، وعلى العكس من ذلك تماما فالحاكم العام زمنئذ قال في هذا الشأن: «من المؤكد أنّ العوائد والضرائب ثقيلة على عاتق الأهالي الوطنيين المسلمين، وسنسعى ونجتهد في تخفيفها وتحسين توزيعها..». ولكي يبرأ حكومته من هذا قال« ولكن هذه العوائد والضرائب كانت موجودة قبل افتتاحنا لهذه البلاد واستيلائنا عليها، وأننا نطلب من الناقدين لأعمالنا أنْ يجيبونا عما إذا كانت هذه الضرائب مقررة.. في تلك الأزمنة السابقة»24.

1.د- آثار الحرب العالمية:

طالت الحرب العالمية الأولى البلاد الجزائرية شأنّها في ذلك شأنّ المستعمرات الفرنسية الأخرى، وبداية من سنة 1914م كان الجزائريون سيحترقون بِشرر هذه الحرب المدمرة، لذا كانت الغالبية ترفض سياسة التجنيد الإجباري25، التي فرضتها فرنسا كما أشرنا إلى ذلك. ومن جراء ذلك قامت عدة انتفاضات في بني شقران والجنوب القسنطيني، ولعل من ساهم

في وصول الحرب إلى الجزائر الدعاية الألمانية التركية. ومهما يكن من أمر الحرب فإنّ فرنسا استطاعت أنْ توفر يدا عاملة لتموين الحرب بلغت في بداية الحرب أكثر من300 ألف جزائري. ومن هذا المنطلق نجد أنّ الأرياف والقرى والمدن قد أُفرغت من اليد العاملة الفلاحية، وما بقي منها قد أجهدته آلة الحرب، ومن ناحية ثانية كانت البحرية الفرنسية قد تضررت من الحرب عندما أُغرقت لها العديد من السفن، وباتت الجزائر تمر بأزمة اقتصادية خانقة أثرت مباشرة على المجتمع الجزائري26.

بلغ عدد سكان الجزائر مع سنة 1896م، حوالي ستة ملايين جزائري، بينما كان عدد الفرنسيين 536 ألف نسمة؛ يشكل الفرنسيون منهم 318 ألف والباقي أوربيون27. بيد أنّه مع نهاية الحرب وما خلفته أصبح العدد يفوق 5 ملايين28. على أنّ هناك إحصاءات تقول بأنّ العدد قد زاد. وفي ظل انعدام وجود إحصاءات نستند عليها أصبح من الصعوبة بمكان الاعتقاد بتعداد معين ودقيق. على أنّ ما أوردته بعض الجهات المخولة بالإحصاء يوحي بتناقص العدد، إذْ كان عدد وفيات الأطفال دون سن العامين في مدينة الجزائر سنة 1919م، ما بين 17 و138 بالألف، وبالمقابل كانت وفيات *الأوربيين* أقل بكثير29.

1.هـ- تزايد نفوذ اليهود:

ما أصاب الجزائريين جراء السياسة الفرنسية، كان قد أخطأ غيرهم، فاليهود يكون نفوذهم قد زاد عما كان عليه منذ زمن، كما كان الحال بالنسبة للأوربيين، ففي السنوات التي تلت الحرب العالمية الأولى استحوذ المعمرون على ما بقي من أراضي الجزائريين، في مناطق مختلفة بالشرق الجزائري؛ منها قسنطينة، عنابة، قالمة وسطيف، ومَثّلَ اليهود دورا بارزا في نقل الملكية من خلال دكاكينهم في مدينة قسنطينة، عندما ورطوا الفلاحين في ديون ربوية لن يتخلصوا منها إلا ببيع أراضيهم أو رهنها30، في أحسن

الأحوال، والأمر الأخير كان شبه مستحيل، لقد تم ذلك بالتوقيع على سندات بيضاء31. وعليه تجلت المأساة في مظاهر رهيبة لا يمكن تصورها.

ثالثا- مظاهرها:

ضربت المجاعة مناطق واسعة بالجزائر، ابتداءً من شهر أوت من عام 1920م، ففي دواخل البلاد ترى حالات تُدمي القلوب وتُفتت الأكباد؛ من التُعساء الذين أصبحت وجوههم مصفرة من الجوع، وأجسادهم لا دماء تسري بعروقها، وأصبحت أجسامهم نحيفة لا يقدرون على السير لعدم تحمل سيقانهم حمل أجسادهم والمضي بها حيث شاؤوا. لقد كان هؤلاء الجوعى لا يمتثلون لأوامر السلطات، ولا يأبهون بالقوانين التي تحرم عليهم التنقل، فحالة هؤلاء التي تحتم عليهم التعلق بالحياة حطمت كل الحواجز إذْ لا تسمع إلا نداءات هنا وهناك (الخبز الخبز.....). ولم يكن هناك شيئ يخسرونه.

عثرنا في إحدى صفحات جريدة الإقدام فيما يقول صاحب المقال أنّه منقول عن جريدة ليكو دالجي، قصة مروعة حدثت في إحدى قرى الجزائر تعبر عن درجة ما وصل إليه الجزائريون، إذ يروي صاحبها قائلا: «..أنّه في زمورة في شهر أوت من عام1920م، رجل وزوجته ذهبا للتفتيش عن الخدمة وتركا سبعة أولاد أعمارهم تتراوح من الخمسة سنين إلى العشرين؛ فلما آلمهم الجوع طبخوا بعض الحشائش البرية وأكلوها فتألموا في الحين، ومات منهم ستة والسابع رُفع للمستشفى الأهلي ومات بعد برهة قليلة». يذكر أنّ المتوفون من عائلة مرابطية وهي عائلة محمد من دوار هباشة32.

وفي منطقة الشلف (الأصنام) تجمع العديد من الأطفال القصر الفقراء، بسبب الجوع الذي كان يفتك بهم؛ طالبين لقمة تقيم أصلابهم من شر ما لحق بهم، وقد كانت أصواتهم تتزايد مع وقت الغداء والعشاء، مستعطفين بذلك أهالي البيوت النظر في حالتهم المزرية. وقد نُقلت أخبارهم

إلى حاكم المدينة من الفرنسيين(السوبريفي) وبعض من الفرنسيين والجزائريين من المنطقة. إذْ ذاك تحركوا محاولين توفير ما يحتاجون له من الأكل قبل حلول فصل الشتاء؛ لأنّ الوقت يكون في منتصف شهر أكتوبر، عندها لن ينفعهم ما يأكلون وقد سمى صاحب المقال اجتماع الجوع والبرد بالموت الأحمر33.

وفي مطلع شهر نوفمبر 1920م، تضمنت إحدى صفحات جريدة الإقدام على وصف لحالة الجزائريين من جراء المجاعة التي انتشرت بينهم، وهي اليوم تقتلهم الواحد تلوى الآخر، فتذكر أنّه في نهاية هذه السنة كانت الأمور سيئة للغاية ومن مظاهر ذلك أنّ الأسعار كانت فوق طاقة الجزائريين وأنّ التجارة لم يعد لها رواج كالذي كان، نظرا لنقص السلع والبضائع التي كانت محل بيع واقتناء، وعليه أصبحت المعيشة مستحيلة بل وأسباب الحياة عاطلة، وما سيزيد الأمور تعقيدا هو حلول ضيف غير مرغوب فيه البتة إنّه فصل الشتاء بأمطاره وثلوجه وبرده الذي لا يرحم جَائعا عُريانَا. إنّ هذه الوضعية المأساوية حتمت على الجزائريين القاطنين بالأرياف والبوادي الفرار نحو المدن والقرى بحثا عما يسد الرمق.

عاتب صاحب المقال أهل الثروة والأغنياء؛ بأنّ يلتفتوا إلى إخوانهم إذْ حثهم على ضرورة تأسيس جمعيات خيرية في مناطق متفرقة من الأرياف والبوادي لإعالة الفقراء والجياع، من خلال جمع التبرعات والهبات من أموال وألبسة وأغطية وحبوب. ليتم توزيعها عليهم كما حثهم على أنْ تقوم كل منطقة بالاعتناء بفقرائها؛ خشية تنقلهم إلى مناطق أخرى، وقد يتعرضون خلال ذلك إلى القتل وغيره من المضايقات، فالأمن كان شبه غائب بسبب هذه الأوضاع، في حين دعاهم إلى التنسيق مع الإدارة المحلية34؛ من أجل عمليات التكفل بهذه الفئات التي تعاني الأمرّين35.

تفيدنا بعض الأخبار عن مظاهر المجاعة أيضا في هذه السنة؛ إذْ يقول الأمير خالد في مقال له أنّ الصحف الجزائرية الصادرة زمنئذ لم تتطرق لقضية المجاعة كتطرقها لقضية انفلات الأمن واستفحال ظاهرة السرقة والنهب، ويقول حسبه أنّ من أسباب الظاهرة الأخيرة هو انتشار الفاقة والمجاعة مستدلا على كلامه بأنّ هذه الظاهرة لم تكن موجودة من ذي قبل ويقصد هنا سنة 1919م، وما قبلها، فكيف بها اليوم قد انتشرت. ويخبرنا بأنّ سنة 1919م كانت سنة قحط شديد وانقطاع في الحبوب في شتى مناطق البلاد،كما أنّ تدهور حالة المراعي وانعدام الكلأ بها هو الذي فتك بمئات الرؤوس من الماشية. لذا ألح على السلطات الفرنسية أنْ تنظر إلى الجوع على أنّه سببا من أسباب اللاأمن. لذا وجب عليهم مكافأة الجزائريين بما يستحقون تلقاء ما عانوا من جراء ويلات الحرب36. ويروي لنا كذلك الأمير خالد في محاضرة ألقاها بمدينة تلمسان أنّ الشعب الجزائري كان يعيش في فقر مدقع وظلم حالك وجهل مطبق37. إنه على الرغم من أنّ الأمير قد بين حالة المجتمع بصفة عامة لم يروي لنا تفاصيل هذه الفاجعة التي ألمت بالمجتمع الجزائري.

أما في حاضرتي البليدة والمدية فكانتا تستقبل العشرات من الفقراء الذين أنهكم الجوع والبرد معا، وقد أُقيمت في أرجاء البليدة خيام لإطعام هؤلاء بالحساء والخبز. ولم تكن هذه المدن لوحدها تستقطب المعوزين فقد كانت مدينة مليانة وايقيل ايزان38 أيضا، لها حظ وافر في استقبال هؤلاء ويذكر صاحب المقال أنّ شرطة المدينة الأخيرة قد وزعت ألبسة على الفقراء الذين كانوا يتجولون في أزقتها، وبالمقابل أمر حاكم المدينة الأول؛ الشرطة بطردهم إلى خارج المدينة بعد أنْ نُودي فيهم بالتجمع إذْ ظنوا حينها أنّهم سيطعمون، ولكن بدا الأمر غير ذلك، لقد كان أمرا محزنا إذْ يروي صاحبنا أنّ الأطفال كانت أرجلهم كالعصي وأذرعهم كالعيدان، أمّا أمهاتهم فكانت

نهودهم كالدلاء الفارغة وصبية لا تقوى على الحركة وأنّ الكل يهرول هاربا من بطش الشرطة39.

وفي مدينة مليانة كان قاضيها ومستشاره قد تلقوا تعليمات من قبل الحاكم العام؛ فحواها منع جمع الأموال لصالح الفقراء، وذلك عندما عمد أعيان المدينة إلى جمع قدر من المال تمهيدا لتوزيعه على المعوزين، قُدر هذا المبلغ بخمسمائة أو ستمائة فرنكا؛ وُضعت في دار الصدقة تمهيدا لإطعام الجوعى، في حين كان فقراء البادية أتعس حظا من أولئك القريبين من المدن، فقد كانوا كل أسبوع يُجمعون في مكتب رئيس الشرطة ثم يسوقهم أعوانه نحو الغابة مسافة خمسة أميال نحو مدينة افرفيل40، عندها ينتشرون في الغابة التي يأكلون من حشائشها وجذور نباتاتها. وفي نهاية الأسبوع يكونون قد يئسوا من الوضع وفكروا في العودة ثانية وهكذا دواليك41. أما مستغانم فقد تعالت أصوات الجياع في أنحاء الأرياف، تشكل بذلك مآتم كبيرة ظلّ يسمعها من كان يجوب تلك النواحي42. لم تكن هذه المحاولات المحتشمة لتقضي على المجاعة أو تغير من واقع الجزائريين، ما يدل على أنها كانت سياسة مفتعلة لإذلال الجزائريين والقضاء عليها تدريجيا.

وحتى الصحراء التي تشتهر بالخيرات، وعدد سكانها أقل بكثير من مناطق الشمال لم تسلم من المجاعة، ففي الأغواط يروي أحدهم أنّه رأى الفتيات تقتات من الحشائش، في الوقت الذي فُرضت فيه ضريبة على أصحاب الإبل. ويقول أيضا أنّ كل شيء حُورب إلا المجاعة، في حين كان ساسة الاستدمار ينفقون أموالا في أماكن رملية قاحلة عوض صرفها على الفلاحين، قُدرت هذه الأموال بـ 28 ألف فرنك. وقد كانت الحكومة الفرنسية في إطار سياستها الرامية إلى القضاء على الجوع في هذا العام الصعب، أنْ منعت تسويق التمر إلى خارج البلاد، ويُكذب صاحب المقال هذا الإجراء؛ بقوله أنّ التمر التي مُنعت من التصدير؛ ليست هي المعروفة بالدقلة وقد

أُذيع الخبر في مناطق الإنتاج في ورقلة وتقرت وبسكرة، كل ذلك كان من أجل خفض سعرها43.

وقد ورد في صفحات جريدة النجاح القسنطينية سنة 1924م، بعنوان "صغار اليتامى والحكومة العسكرية" ما يُفيدنا بحجم المأساة التي أضرت بساكنة الجنوب حينما قال صاحبها:«..رأينا منذ ثلاث سنوات أنّ المجاعة والحمى التفوئيدية كانتا سببا لموت خلق كثير من سكان الصحراء الجزائرية، فالمجاعة كانت قد انتهت؛ بيد أنّ آثارها لم تزل كذلك، ويذكر أيضا أنّه في إطار جولته تلك التي أتت به إلى الجنوب أنّ الفقر وكل مظاهر البؤس والحرمان تظهر بجلاء على وجوه الجزائريين»44.

إنّه على الرغم من حجم المأساة، إلا أنّ الوالي العام كان يُكذب الأخبار التي تم تداولها عن أوضاع الجزائريين، وما لحق بهم من الجوع والكرب العظيم، وقد تجادل الوالي العام و"بيرتون" حول هذا الأمر عندها ألح "لوفيفر" بأنّ الوضع صعب للغاية بل أكثر مما يتصور هؤلاء، فالخروبي كان قد أبلغه بحجم الكارثة إذّ يقول:«..بأنّ عدد الموتى بسبب المجاعة في الأغواط بلغ في ثلاثين يوما 62 فردا، وما زاد الأمر تعقيدا هو فصل الشتاء القاسي»45. وقد ظلت إدعاءات الحكومة الفرنسية بأنّ لا مجاعة في الجزائر46.

يروي لنا أحد الموظفين المتقاعدين أنّ مشاهد المجاعة في ربوع الجزائر كانت تُعبر عن حالة جد مأساوية لما وصل إليه المجتمع الجزائري، جراء السياسة الفرنسية، ففي ثنية الأحد يقول:« ..أتعجب من قول بعض جرائد القاعدة أنّ لا مجاعة بالقطر، وتحاول إثبات ذلك بالبرهان وتشهد بملئ فيها، وأنّ الوطن في سعد وإسعاد ماديا وأدبيا، وإني أناشدك الله إشهادا للصحف أنْ تسمع مني شهادة أُؤديها في هذا الشأن وهو أني رأيت قوافل من المتسولين بثنية الأحد تجمعت من كل شوب تروح وتغدوا بالأزقة على

صناديق العقبات الموضوعة أمام دور الأوربيين كالكلاب الجائعة لعلها تجد ما تسد به الرمق وكثيرا ما رأيتها تكدد العظام العفنة وفتات الخبز اليابس الموضوع بها»47.

في فيوار- نقلا عن مكاتب لكو دوران؛ أنّ هذا الأسبوع كان المطر المنهمر قد تهاطل لمدة ثلاثة أيام متوالية الأمر الذي صعب من حالة الفقراء وأدى إلى نفوق عشر بقرات من الجوع، وقد قام الجوعى بالتهام لحمها الجيفة، ووُجد أعرابيا يُظن أنّه مغربيا ميتا في بستان نخيله وقد تبين أنّه فارق الحياة بسبب الجوع هو أيضا 48. وقد لخص فرحات عباس حالة البؤس التي وصل إليها المجتمع الجزائري في مقال كان قد نُشر في جريدة "صلة الوصل" في سنة 1924م، بقوله:«.. وأحرّ قلباه! ما أفضع بؤس فلاح بلادي! لا يعرفه أحد، ولا تدور مأساته في أي خلد. تلك المأساة التي لا نهاية لفضاعتها، أعظم بها من مصيبة تجعله يعيش عيشة بهيمة. ها أنت يا أخي، تَسَلَطَ عليك الجوع فخذر عقلك واعترتك الحمى فبرت جلدك وانتابك المرض فنخر عظامك، أصبحت فريسة العواصف القاصفة ترتعش فرائسك من شدة القر وتتضرر أحشاك من فرط الجوع، إنّ جلبابك الوحيد يستر جسدك النحيل فنخرت نتونه القروح وأخذت منه خموم الجروح حتى أصبحت لا تشعر بالألم، إني أتألم لألمك.. »49. إنّ ما ورد في هذا الشأن يثبت أنّ آثار المجاعة بقيت ماثلة للعيان حتى سنة 1924م.

رابعا- نتائج المجاعة:

ليس هناك ما يشرح الصدر جراء ما عانى أسلافنا من ويلات الاستعمار وألوان العذاب، وهذا فصل من تلك السياسيات الممنهجة التي خطط لها غلاة الاستعمار ونفذوها بامتياز، ولعل أهم ما توصلنا إليه من نتائج لهذه المجاعة سنذكره فيما يلي:

1- بقاء المجاعة لسنوات، إذْ يقول نائب مدينة الجـــزائر عن المجــاعة بأنّها لم تنته، فكل سنوات 1920-1921- 1922م كانت جفافا؛ لاسيما في الجنوب الجزائري، الأمر الذي كان يُنذر بزحف الجزائريين المتواصل نحو الشمال، في حين كانت الطرق مليئة بالجثث بل وفي كل مكان، إنّ تواجد هؤلاء بالشمال يعني الحصول على لقمة عيش، ولكن بطرق مهينة فيضطرون للتسول والسرقة، وكثيرا ما يكونون عبيدا، في حين أنّهم يساهمون في نشر الأمراض خاصة منها الحمى الصفراء50.كثر و حلت ففف بل حسب المعطيات السابقة فقد بقيت المجاعة حتى سنة 1924م، ومن غير الممكن أنْ تورد جريدة صلة الوصل أحوال الجزائريين بعد سنتين فلا بد أنّ ما أوردته خبرا جديدا.

2- اهتدت سلطات الاحتلال إلى ضرورة التصدي لزحف الجزائريين الذين فتكت بهم المجاعة، ولم يجدوا من ملجأ يهرعون إليه سوى المدن التي يقطنها الأوربيون، فكانت سياستهم تقتضي إقامة محتشدات لتجميع هؤلاء خشية أنْ يتعرض المعمرون لمكروه، أو على الأقل كتم أصواتهم وضجيجهم بعيدا عنهم، وقد انتشرت هذه المحتشدات في مناطق مختلفة مثل منطقة الشلف وغليزان، وهذا الطبيب فرانشي(Franchi)، يخبرنا بما آل إليه الوضع في الشلف قائلا:«..إن الأهالي الجائعين استجمعوا قواهم للبحث في القاذورات إلى جانب الكلاب عن شيء يؤكل...أما في منطقة الهضاب العليا، فالوضع أخطر، حيث كان الجزائريون يدفنون موتاهم وسط الحلفاء من أطفال وأمهات وشيوخ ضحايا المجاعة، خاصة بمنطقة صخرة الملح بالقرب من الجلفة، أين تم جمع هؤلاء البؤساء ونفس الحالة عاشها سكان محتشد الأغواط جنوب عمالة الجزائر حيث كثر فيه عدد الوفيات وتحول المخيم إلى مقبرة حقيقية»51. ما يلاحظ أنّ الجزائريين لم يسلموا من المجاعة التي نخرت أجسادهم، والأعظم من ذلك لم يستطيعوا حتى دفن موتاهم من

جراء الهزال الذي أصابهم، فالقوة التي كانوا عليها قد خانتهم، ولا المعاول وجدوا ليواروا سوءات أقاربهم.

2- انتشار الأمراض والأوبئة، وزيادة على المجاعة التي أنهكت الجزائريين، ولم تكن أجسادهم لتتحمل الأوبئة التي ما فتئت تنخر المجتمع، فهذا وباء الطاعون قد حلّ ضيفا غير مرحب به، مضيفا للجزائريين مأساة أخرى، وقد بقي لمدة ثلاث سنوات من 1920 إلى سنة 1922م، سجلت حينها ما يفوق 11 ألف حالة، ومن بين ما أسلمت الروح منها 2578[52]. ويروي لنا مصالي الحاج أنّ وباء الطاعون كان قد انتشر في تلمسان في السنوات الأولى من عام 1921م، ويزيد قائلا أنّه هو قد أصيب بالزكام الإسباني، قال أيضا أنّ عدد الوفيات كان عشرة في كل اليوم.[53]

3- انتشار السرقة والنهب بسبب الغلاء، وعدم توفر الأمن، إذْ بلغ سعر الكيلوغرام من الخبز فرنكا ونصف وكيلوغرام من السميد فرنكا وثمانين سنتيما، فكان الأجير الجزائري يتقاضى من 3 إلى 4 فرنكات في 12 ساعة عمل مقابل جني العنب، وقد تعدا بالكثير من العمال إلى طلب الخبز لأولادهم[54].

4- تزايد الهجرة الجزائرية إلى الخارج لاسيما في الفترة الممتدة ما بين 18989 و1912م[55]، ونحو فرنسا كذلك؛ إذْ كانت قد بدأت منذ عام 1910، نتيجة تغير الأحوال إلى الأسوء، في رحلة كان الغرض منها تحسين الوضعية المعيشية، وعندما انطفئ لهيب الحرب الأولى كان السفر قد مُنع على هؤلاء، ولكن في غضون تلك السنوات القليلة ما بين نهاية الحرب وعام 1923م كان ما عدده 92 ألفا من الجزائريين قد غادروا البلاد هروبا من شبح المجاعة التي فتكت بفئة كبيرة من أقاربهم وذويهم[56].

5- اندلاع الانتفاضات وحدوث اضطرابات متفرقة في البلاد؛ كالتي اشتعلت في مناطق الشلف وتيزي وزو وسطيف، وباتت حالة الانفلات الأمني أمرا واقعا يقض مضجع الجزائريين، ويزيدهم محنة إلى محنتهم السابقة[57].

6- بقاء ندرة الحبوب لسنوات وهذه إحدى الصحف الصادرة عشية الاحتفال المئوي الصاخب، علقت على ذلك بالقول: «أنّ الجزائر التي كانت تصدر الحبوب كالقمح والشعير، ها هي اليوم بدون غذاء، بل هي في حاجة لاستيراد الغذاء لساكنتها»58.

خاتمة: من خلال ما سبق توصلنا إلى حقيقة مفادها أنّ جلّ الشعب الجزائري -عدا تلك الفئات التي ظلّت تتزلف للفرنسيين- كان يعيش المجاعة طيلة العهد الاستعماري، على أنّ سنة 1920و1921م، كانت المجاعة قد بلغت أوجها، على غرار مجاعات القرن الماضي وحتى تلك التي ستأتي لاحقا، وبالمقابل كان الأوربيون في الجزائر يتنعمون بخيرات البلاد، ولم يشربوا من الكأس التي ارتوى بها أجدادنا. فالقمح ظلّ يعرف طريقه إلى فرنسا من خلال عمليات التصدير، ولم يكن هذا المسلك بالجديد كما هو معلوم بالنسبة للفرنسيين، فكذلك فعلوا في العهد العثماني عندما كانت سفنهم تشحن من موانئ شرق الإيالة خاصة؛ والجزائريون يتضورون جوعا، مثل ما حدث في عهد صالح باي. ولعلها خبرتهم هذه هي التي أحسنوا توظيفها في هذه المأساة، وخير دليل على ذلك ما ورد على لسان مصالي الحاج الذي ذكر ما كانت تعيشه الأسر الفرنسية والأوربية في مدينة تلمسان وأحوازها، إذْ لم تشهد المجاعة عدا تفشي وباء الطاعون الذي أتى على ذكره كما أشرنا إليه سابقا. والدليل الآخر هو توجه الكثير من الجزائريين إلى مزابل المدن الجزائرية حيث الأغلبية الأوربية لعلهم يجدون بقايا طعام. وتظل هذه المجاعة من صنيع حكام فرنسا، وإذا كانت مجاعات القرن التاسع عشر أرادت من خلالها فرنسا أنْ تُنصر المجتمع الجزائري، فلا ريب أنّ هذه المجاعة أرادت من خلالها تحطيم الحركة الوطنية عندما تعالت أصوات تطالب بما لا يروق لمنظري الاستعمار.

الهوامش :

1 لم يكن التجنيد وليد سنة 1912م، بل كان موجودا من ذي قبل ويعود إلى بداية الاحتلال، إلا أنّه فُرض على الجزائريين بصفة إجبارية ابتداءً من سنة 1912م، كما هو معلوم، بيد أنّ التفكير فيه بصفة إجبارية لم يكن في هذه السنة، إذْ كان قبل سنوات من ذلك التاريخ على أنّ السلطات الاستعمارية كانت على يقين بأنّه سيلاقي رفضا من قبل الجزائريين المسلمين. ينظر:
Brunel (M), le service militaire obligatoire pire les indigènes en Algérie, R. Af, no52, 1908, pp148-154.

2 سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، القسم1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1990م، ص29 وما بعدها.

3 العنتري صالح، مجاعات قسطينة، تحقيق رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1974م، ص ص 47- 48.

4 العنتري صالح، المصدر السابق، ص ص 54-57.

5 المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، ب م ن، 2001م، ص ص131- 132.

6 بن صحراوي كمال، مجاعة 1868م بالجزائر من خلال نصوص محلية وأخرى فرنسية، مجلة عصور الجديدة، مج 7، العدد 26، جامعة وهران، الجزائر 2017م، ص282.

7 عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت1997م، ص208.

8 كان هؤلاء عديمي الخبرة بالزراعة، فاستقدامهم إلى الجزائر كان بطريقة عشوائية، ولم يخرج عن عمليات الإغراء وشحن السفن بأعداد غفيرة من أولئك المغامرين، لذا انعكست سلوكاتهم على الإنتاج مباشرة، شأنّهم في ذلك شأنّ المرتزقة الأوربيين الذين ارتكبوا جرائم فضيعة كانت الجزائر مسرحا لها، وعليه فإنّ همّ هؤلاء المعمرين هو تحقيق الربح السريع وبأي طريقة، ولم يهمهم أبدا حقوق الجزائريين، وقد بدا ذلك جليا في زراعة الكروم التي قضت على زراعة الحبوب تدريجيا. ينظر: الزبيري محمد العربي، المرجع السابق، ص ص39-41.

9 مرض أصاب الكروم الفرنسية وأتى على مساحات واسعة من هذه الزراعة، وعليه كانت المخامر الفرنسية تعاني نقصا كبيرا في التموين، ويعد أحد الأسباب الرئيسة التي أدت إلى تطوير زراعة الكروم في الجزائر لتعويض ذلك النقص.

10 أجرون شارل، المرجع السابق، ص ص89- 90.

11 قنون حياة، الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن 19، مجلة الحوار المتوسطي، مج3 العدد1، جامعة سيدي بلعباس2012م، ص157.

12 أجرون شارل، المرجع السابق، ص ص89- 90.

13 بوصفصاف عبد الكريم، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، عالم المعرف الجزائر2008م، ص41.

14 لجأت سلطات الاحتلال إلى هذه السياسة القذرة التي تقضي بالمنح الفردي للأراضي الفلاحية من أجل تحقيق أمرين هامين، فالأمر الأول يتمثل في تسهيل عملية نهب الأراضي وتحويل ملكياتها. أما الأمر الثاني ولعله الأخطر وهو تفتيت المجتمع الجزائري بالقضاء على النظام القبلي الذي عموده الفقري العصبية، وهذا بعد التأكد من أنّ القبائل كانت دائما مصدر إزعاج كلفت الاحتلال المال والرجال والوقت أيضا.

15أجرون شارل، المرجع السابق، ص98.

16 نفسه، ص99.

17 بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1954م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007م، ص36.

18 أجرون شارل، المرجع السابق، ص 101.

19 جريدة الإقدام، المرجع السابق، ص1.

20 قنان جمال، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر(1830-1914م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2009م، ص285.

21 أجرون شارل، المرجع السابق، ص100.

22 بوعزيز يحي، المرجع السابق، ص42.

23 عمار بوحوش، المرجع السابق، ص208.

24 مجموعة مقالات، سياسة فرنسا الاستعمارية في شمال إفريقيا (مقالات معربة عن مجلة الأهالي الوطنيين)، العدد73، باريس1912، ص86.

25 من الأمثلة على ذلك؛ تلك المذكرة التي بعث بها أعيان مدينة المدية للسلطات الفرنسية بباريس، مؤرخة في سنة 1911م، يطالبونها بإعادة النظر في قانون التجنيد الإجباري الذي يُعد عبئا آخر على الجزائريين، تضمنت جملة من المطالب تتمحور أهمها حول إعادة النظر في شروط الخدمة العسكرية والنظام القمعي. للمزيد ينظر: قنان جمال، المرجع السابق، ص ص278-282.

26 قداش محفوظ، المرجع السابق، ص ص253- 258.

27 فرحات عباس، المصدر السابق، ص68.

28 كاتب كمال، أوربيون أهالي ويهود الجزائر(1830-1962م)، ترجمة رمضان زبدي، در المعرفة، الجزائر 2011م، ص329.

29 توفيق المدني، الجزائر، المطبعة العمبرية، ب ت، ص360.

30 اضطر الجزائريون إلى رهن أملاكم وعلى رأسها الأرض، وقد تمادى الأوربيون واليهود في العمل بهذه الصيغة، ولم يكن بمقدور الجزائريين تفادي ذلك، الأمر الذي نتج عنه تورطهم في الديون ذات الفوائد الربوية ومن ثم فقدان الأرض. ينظر: قلفاط عبد الباسط، نقل ملكية الأرض في الجزائر خلال العهد الاستعماري، مجلة معارف، مج11، العدد20، جامعة البويرة 2016م، ص ص111-141.

31 بن نبي مالك، مذكرات شاهد للقرن، ط2، دار الفكر المعاصر، بيروت1984م، ص112.

32 على الأرجح تقع في ولاية ميلة حاليا، إنْ لم يكن هناك تشابه في الأسماء.

33 دمارجي بلقاسم، جريدة الإقدام، العدد6، السنة الأولى، الجمعة 1صفر1329هـ /15اكتوبر1920م، ص.2

34 لم تكن الإدارة لتكلف نفسها عناء الاكتراث لحالة الجزائريين، ولو كان الأمر كذلك لما تركوا الأوضاع تسوء بذلك الشكل، هذا عموما عن جل الإدارات على أن هناك اصوات كانت متعاطفة مع الجزائريين أمثال جون ميلي الذي كان يشغل منصب رئيس مكتب الحاكم العام في الجزائر شارل جونار ما بين سنتي 1918-1921م. ينظر: تاونزة محفوظ وسبيحي عائشة، جريدة النجاح و الدعوة للتكفل بالطفولة الجزائرية ضحية السياسة الاستعمارية(1924-1930م)، مجلة أفكار وآفاق، مج7، العدد1، جامعة الجزائر2،، ص55.

35 الأمير خالد، المرجع السابق، ص1.

36 جريدة الإقدام، العدد11 السنة الأولى، الجمعة7 ربيع الاولى1329هـ/19نوفمبر1920م، ص2.

37 مصالي الحاج، مذكرات مصالي الحاج(1898-1938م)، ترجمة المعراجي محمد، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 2007، ص 111.

38 ايقيل ايزان، وهي مدينة غليزان الحالية (Relizane).

39 جريدة الإقدام، العدد15، السنة الأولى، الثلاثاء 13 ربيع الثاني1329هـ/20ديسمبر1920م، ص ص1-2.

40 وهي مدينة خميس مليانة الحالية، إذ وجدنا أنها تذكر مرة مليانة ومرة افرفيل.

41 جريدة الإقدام، المصدر السابق، ص2.

42 جريدة الإقدام، العدد 17 السنة الأولى،الثلاثاء27ربيع الثاني1329هـ/4جانفي1921م، ص1.

43 جريدة الإقدام، العدد16، السنة الأولى، اللثلاثاء20ربيع الثاني1329هـ/28ديسمبر1920م، ص2.

44 جريدة النجاح، العدد162، قسنطينة 1924، ص1. نقلا عن: تاونزة محفوظ وسبيحي عائشة، المرجع السابق، ص55.

45 جريدة الإقدام، العدد16، المصدر السابق، ص2.

46 جريدة الإقدام ، العدد19، السنة الأولى، الثلاثاء 11جمادى الأولى1329هـ/18جانفي1921م، ص1.

47 المصدر نفسه، ص2.

48المصدر نفسه، ص2.

49 فرحات عباس، المصدر السابق، ص90.

50 أجرون شارل، المرجع السابق، ص105.

51 Michel Cornaton, Les camps de regroupement de la guerre D'Algérie, éditions p91. L'Hamatan,1967,

- نقلا عن علامة صليحة، افتعال المجاعات من أشكال الإبادة الجماعية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، مجلة المصادر، مج15، العدد 28، ص ص187- 204.

52 كاتب كمال، المرجع السابق، ص187.

53 مصالي الحاج، المصدر السابق، ص ص98-99.

54 جريدة الإقدام، العدد2، المصدر السابق، ص1.

55 غالم محمد، المرجع السابق، ص 27- 38.

56 أجرون شارل، المرجع السابق، ص104.

57 قداش محفوظ، المرجع السابق، ص272.

58 الزبيري محمد العربي، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث للنشر و التوزيع، الجزائر 1984م، ص ص40-41.